

# سكاف يردّ على "الحملة المضللة" ضده:

## ضغط سياسي وراء ربط اسمي بالتغيير الديموغرافي

وإذا كان بيع ارضنا في تلعبايا يساعد في تحقيق التغيير الديموغرافي الوهمي والى وصل الجنوب بالبقاع الغربي، والاخير بالبقاع الشمالي، فإنني استحق التقدير ووساماً ذهبياً على صدري لانني لا ازال اشكل عائقاً وسدّاً منيعاً امام هذا المشروع كوني لا ازال احتفظ باراض شاسعة مساحتها ملايين الامتار في البقاع الغربي ولا سيما منها ما املك من عقارات في عميق التي تشكل حائلاً دون تحقيق هذا المشروع الوهمي الذي يحتاج الى مليارات الدولارات والى عشرات السنين لكي يتحقق.

سابعاً: نستغرب التركيز على الياس سكاف في هذه المرحلة السياسية وربط اسمه بالمشاريع الديموغرافية الوهمية، بينما في المقابل يتم تجنب ما كان قد تم بيعه من آل شععون الكرام في السعديات والشوف، وآل اده الكرام في البقاع الغربي والضاحية الجنوبية، وما بيع في اعالي كسروان وفي اغلب المناطق اللبنانية للمرحوم الشهيد رفيق الحريري. ونستغرب تجاهل طرح شراء وليد جنبلاط املاك آل بسترس الشاسعة في كفريا بعدما عمد الى تملك مساحات واسعة في ساحل الشوف ومداخل صيدا.

ثامناً: ان تجاهل الاضائة على بيع اكثر من 126 عقاراً دفعة واحدة مساحتها 821 الف متر مربع في منطقة رومية وعين سعادة من السعودي (...). واصدار مجلس الوزراء مرسوماً مخالفاً للدستور يحمل الرقم 28 تاريخ 26 شباط 2007 يقضي بالترخيص له بتملك تلك العقارات بسعر لا يتجاوز الخمسين دولاراً للمتر الواحد.

وتجاهل شراء عقارات في قاع الريم من السعودي (...). وشركة السلام السعودية تفوق مساحتها 20 مليون متر مربع تحمل الارقام 1009 و1505 و1506 بتغطية تحمل اسمي (...). لربطها بمشروع بدنايل المعروف بمشروع صنين زينة لبنان.

كما تجاهل بيع العقارات ذات الارقام 1315 و1316 و1317 و1318 و1320 من منطقة بدنايل اي مامساحته 33 مليون متر مربع من شركة السلام السعودية.

ان هذا التجاهل المتعمد يؤكد ان اثاره موضوع التغيير الديموغرافي ينم عن غايه سياسية صرفه هدفها الضغط على الياس سكاف من اجل ابعاده عن موقفه الوطني المؤمن بالتوافق على رئيس للجمهورية، وصرفه عن الاستمرار في تشبثه بالحلول التوافقية للقضايا المصرية، وحرفه عن ايمانه ان لا خلاص للبنان الا بالطرح التوافقي الذي يأخذ هواجس الجميع في الاعتبار.

تاسعاً: ان بيع الاراضي وشراءها يتمن في لبنان بين جميع الفئات من دون استثناء، وان الكثير من المتمولين المسيحيين يشتري الاراضي من المسلمين، فلماذا يتم تعمد اضافة خوف غير مبرر على مخاوف المسيحيين؟ ولماذا يتم تظهير الامور وكأن مصير المسيحي في لبنان مهدد؟

لذا، يبقى السؤال من تخدم هذه السياسة المفرضة التي تؤسس لفتنة داخلية؟".

اصدر رئيس "الكتلة الشعبية" النائب الياس سكاف امس البيان الآتي:

"شنت في الآونة الاخيرة حملة اعلامية مضللة تولتها جهات سياسية ووسائل اعلامية معينة هدفها التطاول على اسم الياس سكاف وربطه بمشاريع التغيير الديموغرافي الوهمية على خلفية بيعه اراضي يملكها في تلعبايا. وخصصت لهذه الحملة مساحات في تصريحات البعض وفي حلقات تلفزيونية، ووضعت في تصرفها امكانات بشرية ومادية هائلة، مما دفعنا الى الادلاء بالتوضيح الآتي:

اولاً: يكفل الدستور اللبناني حق الملكية الخاصة الذي يجيز للمالك التمتع بملكه والتصرف به كما يشاء بما فيه حقه في بيعه من الغير. واتت القوانين لتكرس هذا الحق من دون نقصان.

ولبنان رغم الانفلات والانفلاش السياسي والاعلامي لم يتحوّل ليصبح دولة توتاليتارية بعد ليتم تطبيق قيود اعتباطية على حقوق المالك ومنعه من بيع ارضه والتصرف بها كما يشاء. الا اذا كانت بعض القوى السياسية تعتبر نظرياتها وارهها السياسية والايدولوجية فوق كل اعتبار، لا بل اسمى من الدستور اللبناني واهم من حقوق الانسان والمواطن المكفولة بالقوانين وبشرعة حقوق الانسان.

ثانياً: هناك نوعان من الممارسة الديكتاتورية، النوع الاول يمارس التاميم فيستولي على املاك الافراد مباشرة ويجعلها ملكية عامة مؤمنة، اما النوع الثاني من ممارسة الديكتاتورية فيضغط على الافراد ويصادر قرارهم ويمنعهم، عبر حملات اعلامية مركزة، من ممارسة حقوقهم المكفولة بالدستور والقوانين فيستحيل عليهم حينذاك التمتع بملكيتهم الخاصة. ثالثاً: ان ما قمت به ببيع ارضي في تلعبايا امر كفله الدستور اللبناني ومطابق للقوانين اللبنانية ولا شائبة تعتريه.

رابعاً: ان ارض تلعبايا التي كنت املكها بيعت من شركة لبنانية يملك لبنانيون حصصها كاملة واغلب النسب فيها يملكها مسيحيون.

وستفرز الى قطع متوسطة وصغيرة المساحة بحيث يمكن كل راغب الى اية طائفة انتمى ان يشتري ما يرغب منها كونها معدة ومخصصة للعامة من دون استثناء.

خامساً: نوكد انه لم يتقدم احد بأي عرض للشراء قريب من سعر الارض الواقعي الرائج في تلك المنطقة. واعلى العروض التي وصلتنا بقي دون المطلوب بنحو 60% من السعر الرائج.

لذا، تم تأسيس شركة عقارية يملكها لبنانيون لكي تتولى فرز الارض التي لا تتعدى مساحتها 630 الف متر مربع وبيعها.

سادساً: ان التماذي في طرح موضوع التغيير الديموغرافي وربطه ببيعنا ارضنا في تلعبايا غايته حملة سياسية مفرضة لان هناك اسباباً وجيهة مختلفة ادت ولا تزال تؤدي الى التغيير الديموغرافي الحاصل في لبنان منذ عقود من الزمن.